عبروا خلال المؤتمر الذي عقدوه في مجلس الأمة عن استنكارهم لصمت المجتمع الدولي إزاء هذه الانتهاكات

نواب : على الحكومة فتح المجال للتبرع للمحاصرين والمظلومين في «الغوطة»

■ الدمخي : أهل الغوطة يتعرضون لإبادة حقيقية كما تعرضت حلب وحمص

جانب من الندوة

الدمخي متحدثا (تصوير : صالح محمد)

نظم عدد من أعضاء مجلس الأمة مؤتمرا لنصرة المظلومين في الغوطة بريف دمشق في سوريا تحت عنوان (الغوطة تباد) عبروا خلاله عن استنكارهم للمجازر بحق المدنيين وصمت المجتمع الدولي إزاء هذه الانتهاكات.

وأكد النواب في المؤتمر الذي عقد في قاعة الاحتفالات الكبرى بمجلس الأمة ضرورة فتح المجال للتبرعات للمحاصرين في الغوطة وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني للقيام بهذا الدور، مطالبين الحكومة ممثلة بوزارتي الخارجية والإعلام بتسليط الضوء على هذه القضية والسعي لمحاكمة مجرمي الحرب.

وقال النائب عادل الدمخي أن اهل الشام واهل الغوطة بالتحديد يتعرضون اليوم لإبادة حقيقية كما تعرضت المدن السابقة لإبادة مثل حلب وحمص وغيرهما من المدن.

وأوضح الدمخي أن هناك عشرات الآلاف من القتلى، معتبرا أن العالم خسر القيم ويفتقد من يدافع عن الضعفاء.

وأضاف أن المحاكم الدولية والقوانين الجنائية لا تلاحق هؤلاء المجرمين، وعندما تخرج جمعية خيرية ومتبرع أو يسعى شاب لنصرة إخوانه في الشام يضع مجلس الأمن هذه الأسماء والجمعيات تحت قائمة الإرهاب.

وبين أن «دولنا كذلك تلاحق من يعمل في العمل الخيري وتلاحقه تحت مسمى الإرهاب ، وتحرم بعض أبنائها من العمل والتنقل لأن مجلس الأمن أو بعض الدول العالمية تضع عليه هذه القيد».

وتابع الدمخي « هناك اتفاق على تغيير ديمغرافي في هذه البلاد فيبيدون المناطق ثم يهجرون أهلها وبعد ذلك يأتون بمجموعات جديدة تعيش في هذه المناطق من خارج سوريا».

ودعا الدمخي الحكومة إلى فتح المجال للتبرع للمحاصرين والمظلومين في الغوطة من خلال جمعية الهلال الأحمر وبقية الجمعيات الخيرية لنصرة اخوانهم في الشام ، مؤكدا في الوقت ذاته انه يجب على وزارة الخارجية التحرك لا سيما أن الكويت تترأس الأمم المتحدة.

من جانبه قال النائب محمد هايف إن ما يحدث في سوريا ليس مجرد حرب بل هي إبادة جماعية سقطت فيها الإنسانية كلها.

وبين أن جميع الاتفاقيات الدولية التي يتحدثون عنها لحماية الإنسان لا نجد لها اثرا في سوريا ، متسائلا «اين اتفاقيات حقوق الطفل واين اتفاقية مناهضة التعذيب واين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ومنع الإبادة الجماعية وكل هذه الاتفاقيات التي ليس لها اثر في سوريا الآن؟».

وأضاف «لان هذه الاتفاقيات لم يعد لها قيمة ودور يجب على الدول الاسلامية والعربية والكويت التي تتقدم على الجميع في هذا المجال أن يكون لهم دور في حماية الشعب السوري، وأن يكون للكويت موقف باتخاذ خطوات جدية من خلال كرسيها في مجلس الأمن».

بدوره أوضح النائب اسامة الشاهين أن هذه الفعالية تهدف إلى إيصال رسالة ان الشعب الكويتي يرفض الجرائم والمآسي التي تحدث في سوريا.

ووجه الشاهين تحية إلى بعثة الكويت في الأمم المتحدة وإلى الجهات الخيرية وأصحاب الأيادي البيضاء من المواطنين والمقيمين لمساندة للشعب السوري.

من ناحيته قال النائب محمد هايف إن موت اهل الشام موت للأمة كما ان استباحة الشام والغوطة وحلب هي استباحة للأمة.

ورأى هايف أن إهانة الشعب السوري بهذه الصورة هي إهانة للأمة وللعرب ، مؤكدا في الوقت ذاته انه لا قيمة لمواثيق الأمم المتحدة وشعاراتها الإنسانية وللاجتماع فيها ما دامت لا تنصر مظلوما ولا توقف ظالما عند حده.

وأعرب عن أسفه بسبب أن العالم ليس له شعور وبليد الإحساس وتعود على مناظر الأشلاء والدماء والقبور الجماعية.

وحذر هايف من أن المسألة أخطر مما نتصور، فالأمة بأسرها مهددة بالخطر والجميع وقادة العرب والمسلمين معرضون لأن تهتز عروشهم إن لم ينصروا المظلوم.

وتساءل « إذا كانت نصرة المظلوم واجبا حتى على من لا ينتمي لهذه الأمة ، فكيف بمن ينتمي للأمة وتجمعنا معه أواصر عقدية وقومية ؟».

من ناحيته أعرب النائب عبدالله فهاد عن الفخر والاعتزاز بمواقف الكويت حكومة وشعبا وبرلمانا مشيرا إلى أن الكويت من اولى الدول والمنظمات والبرلمانات التي كسرت حاجز الصمت عن القضية السورية .

وقال فهاد إن العالم المنافق يطلق الدموع من أجل هرة او كلب ولكن لا تتحرك منهم لموت الأطفال والنساء في سوريا في ظل القتل والمجازر والتعذيب والتشريد للأبرياء.

وتساءل « هناك ٨٠٠ شهيد وأكثر من ألفي مصاب خلال الفترة الماضية ، فلماذا لم يتم تفعيل قرار مجلس الأمن بناء على المشروع الكويتي السويدي بوقف إطلاق النار ؟».

وأكد أن الكويت بما انها تترأس اجتماعات مجلس الأمن فعليها مسؤوليات دولية واجتماعية وأيضا شرعية للوقوف إلى جانب الشعب السوري

وقال «اليوم نجتمع كما اجتمعنا سابقا ليكون مجلس الأمة معبرا عن آلام وهموم الشعوب العربية المكلومة الذين يبحثون عن صوت النصرة من إخوانهم العرب والمسلمين».

بدوره ، قال النائب مبارك الحجرف إن المسلمين مضطهدون في كل مكان ، وخير مثال على ذلك ما يجري في سوريا ، والمفارقة العجيبة انهم مهجرون في بلدهم، لافتا إلى انه خلال الحرب العالمية الثانية كانت سوريا أكثر بلد تستقبل مهاجرين.

وطالب الحجرف (الخارجية) الكويتية بحكم موقع الكويت ومنصبها الحالي في مجلس الأمن أن تبادر وتسعى سعيا حثيثا لنصرة الشعب السوري.

من جانبه أكد النائب رياض العدساني أن الكويت دائما داعمة للقضايا الإنسانية ورفع الظلم عن المظلومين والأبرياء وكذلك تدعم مشروع القرار الذي تقدمت به بريطانيا امام مجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان حول الاوضاع في الغوطة الشرقية.

وأضاف العدساني في تصريح صحفي ان الكويت كانت إحدى الدول التي تقدمت بمشروع القرار والذي أقره مجلس الأمن بالإجماع في فرض هدنة بسوريا لمدة 30 يوما بوقف إطلاق النار لتسيير الجوانب الطبية والخيرية والمساعدات الإنسانية موضحا أن الكويت تسعى للخير ونشر السلام وحقن الدماء.

وأكد العدساني أن مجلس الأمة يدعم توجه الدولة في تخفيف العبء ورفع المعاناة عن الشعب السوري المظلوم، سائلا المولى أن يوفق الكويت في مساعيها وأن يرفع عن شعب سوريا الشقيق البلاء والظلم، ويدخل الأمان في قلوبهم والاطمئنان في نفوسهم، ويرزقهم الأمن والإستقرار والسلام

■ الشاهين : الشعب الكويتي يرفض الجرائم والمآسي التي تحدث في سوريا

■ هايف : العالم لم يعد له شعور وتعود على مناظر الأشلاء والدماء

الشاهين يلقي كلمته

■ فهاد : لماذا لم يتم تفعيل قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار ؟

■ الحجرف : المسلمون مضطهدون في كل مكان وما يجري في سوريا خير مثال

■ الدلال : يجب أن يكون للكويت موقف باتخاذ خطوات جدية من خلال كرسيها في مجلس الأمن

العدساني : الكويت دائماً داعمة للقضايا الإنسانية ورفع الظلم عن المظلومين

لديها ملاحظات على بعض مواد مشروع « السجل التجاري»

«المالية» : صرف مستحقات العسكريين المتقاعدين .. إبريل المقبل

اجتماع اللجنة المالية

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية خلال اجتماعها أمس مشروع قانون السجل التجاري بحضور وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان.

ومن جانب آخر تلتقي اللجنة الأربعاء المقبل ممثلي الشركة المناط بها دراسة اقتراحي (التقاعد المبكر) و(تخفيض فوائد التأمينات) للاطلاع على التصور المبدئي للدراسة.

وقال رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح صحفي إن القانون قديم وبعض مواده لا تزال مقيدة وفق عملة الروبية وكذلك مسميات بعض الجهات الحكومية لا تزال وفق النظام القديم بمعنى أن إدارة السجل مقيدة فيه دفتر السجل التجاري.

وأوضح خورشيد أن اللجنة توصلت إلى توافق مع ممثلي الحكومة حول مواد القانون وإقراره بالتزامن مع القانون المرادف له وهو السجل العيني والمدرج على جدول أعمال اللجنة التشريعية متمنيا أن يتم إقرارهما في الجلسة المقبلة.

وبين أن اللجنة توقفت على عدد من المواد التي ترى أنها تعيق عمل المشروع بقانون في شأن السجل التجاري ومنها المادة التاسعة والتي تتحدث عن تضمين العمل التجاري وكان للجنة ملاحظات حولها.

ولفت خورشيد إلى أن مثل هذه المادة وهذا المصطلح قد يعيق القانون خاصة وان من الصعوبة بمكان التحقق منها وكذلك المادة 19 من القانون والتي تتحدث عن المخالفات المرتبة على التضمين وتحديدها من خلال مبالغ مالية أو العقوبة بالسجن أو الاثنتين معا.

ونوه خورشيد أنه على ضوء هذه الملاحظات طلب من ممثلي وزارة التجارة دراسة المواد محل الملاحظة وتقديم رأي حولها خلال الاجتماع المقبل.

ومن جهة أخرى كشف خورشيد عن أن اللجنة المالية ستلتقي يوم الأربعاء المقبل ممثلي الشركة المناط بها دراسة اقتراحين بقانونين في شأن التقاعد المبكر وكذلك تخفيض فوائد المتقاعدين.

وأعرب خورشيد عن تفاؤله بالانتهاء من دراسة المقترحين قبل الموعد المحدد من قبل المجلس بثلاثة أشهر.وأشار إلى أن هناك نتائج أولية من قبل الشركة حول الاقتراحين وسيتم الاطلاع على التصور خلال اجتماع الأربعاء مؤكدا حرص اللجنة على الانتهاء من التقريرين بأسرع وقت ممكن ليتم عرضهما على المجلس.

ولفت خورشيد إلى أن اللجنة ستوجه الدعوة لرئيس وأعضاء المجلس لحضور اجتماع اللجنة لمناقشة التقريرين تمهيدا لرفعه لمجلس الأمة.

وأكد أن اللجنة المالية تعمل على قدم وساق لإنجاز التقرير مع الشركة المكلفة بذلك لافتا إلى أن الشركة عقدت 7 اجتماعات مع ممثلي مؤسسة التأمينات الاجتماعية وكذلك 4 اجتماعات مع اللجنة المالية.

وشدد خورشيد على أن قرار المجلس بسحب تقريري اللجنة المالية بشأن المقترحين من أجل دراستهما بشكل صحيح تمهيدا لإقرارهما.

وأشار خورشيد إلى أن اللجنة تتابع صرف مستحقات العسكريين المتقاعدين والذي أقره مجلس الأمة بالتوافق مع الحكومة كاشفا عن أن الصرف سيتم في شهر أبريل المقبل

بعدم خصم اشتراكات «التأمينات» من مكافآت نهاية الخدمة

«الصحية» : 3150 عاملاً في القطاع النفطي سيستفيدون من تعديل القانون الأهلي

اجتماع اللجنة الصحية

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في اجتماعها أمس الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 6 /2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي فيما يتعلق بخصم اشتراكات رب العمل من مكافآت نهاية الخدمة.

وقال رئيس اللجنة النائب د.حمود الخضير إن (الصحية) ناقشت هذا الاقتراح بحضور ممثلي كل من القطاع النفطي ومؤسسة التأمينات الاجتماعية ووزارة الشؤون والاتحاد العام لعمال الكويت وغرفة تجارة وصناعة الكويت ونقابة البنوك.

وأضاف أن ممثلي القطاع النفطي و(التأمينات) ابدوا موافقتهم على تعديل هذا القانون متمنيا اعتماده قريبا لإدراجه على جدول الأعمال خلال 3 أسابيع خصوصا أن عدد المستفيدين من هذا القانون 3150 من العاملين في القطاع النفطي.

وأشار الخضير إلى أن المتقاعدين الذين انتهت خدماتهم أو غيروا عملهم منذ 2010 حتى 2017 تم خصم الاشتراكات من مكافآتهم مشددا على دعم اللجنة لهذا القانون وإيجاد نص لتطبيق هذ القانون بأثر رجعي من 2010.

وينص الاقتراح بقانون بتعديل نص المادة 51 من القانون 6/ 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي على ما يلي:

المادة الأولى: يستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة 51 من القانون رقم 6 لسنة 2010 النص التالي:

« ويراعى في ذلك أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أن يستحق العامل مكافأة نهاية الخدمة كاملة عند انتهاء خدمته في الجهة التي يعمل بها دون خصم المبالغ التي تحملتها هذه الجهة نظير اشتراك العامل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية أثناء فترة عمله، ويسري هذا الحكم اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم لسنة 2010».

المادة الثانية: تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.

وجاء في المذكرة الإيضاحية أن الفقرة الأخيرة من المادة 51 للقانون 6 لسنة 2010 تنص على وقف خصم اشتراكات التأمينات الاجتماعية من مكافأة نهاية خدمة العامل ولما كان سريان حكمها بأثر فوري فإن المتقاعدين قبل تاريخ العمل به قد تم خصم المبالغ التي دفعها رب العمل للتأمينات الاجتماعية من مكافأة نهاية الخدمة التي صرفت لهم نظرا لعدم شمولهم في النطاق الزمني لتطبيق القانون لذا تم تقديم هذا الاقتراح بقانون لإعمال الأثر الرجعي للحكم الذي قررته المادة المذكورة من القانون وذلك من تاريخ العمل بالقانون في 21 فبراير 2010.

فهاد: « الداخلية والدفاع» وافقت على اقتراحي رفع سن القبول في الجيش إلى ٣٩ سنة

أعلن النائب عبدالله فهاد عن موافقة لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية على الاقتراح برغبة الذي تقدم به والذي يقضي برفع سن قبول ابناء واحفاد العسكريين الى سن ٣٩ سنة.

وأوضح فهاد في تصريح صحافي ان الاقتراح الذي تمت الموافقة عليه يتضمن ٣ بنود هي بالإضافة إلى رفع سن القبول إلى ٣٩ سنة، قبول ابناء واحفاد العسكريين من غير محددي الجنسية بوزارتي الدفاع والداخلية، إضافة الى تخفيض سن شرط الخدمة العسكرية الى ما دون ٣٠ عاما.

ودعا فهاد وزير الدفاع الى الاستعجال بتطبيق قانون الجيش الذي اقره المجلس في جلسته الماضية خصوصا أن الوزارة قطعت شوطا طويلا بعد تسجيلها عددا كبيرا من الشباب البدون واستكمال الإجراءات والفحص الطبي للكثير منهم.

وجدد تأكيده ضرورة ألا يضع الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع البدون العصى في دولاب القانون من خلال وضع شروط إضافية غير واردة في القانون الذي اقر بالتوافق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.